تطور العلاقات بين موسكو وواشنطن، خطت ادارة ريغان خطوة اضافية، بحيث اصبحت تتحاور، بشكل مفصل، مع القيادة السوفياتية بشأن كيفية تسوية النزاع؛ وأصبحت تميل، كذلك، الى التنسيق معها بهذا الشأن.

وفي هذا المجال، اكدت مصادر اميركية ان شولتس اطلع شيفاردنادزه على تفاصيل خطة السلام الاميركية قبل ان يسلمها، رسمياً، الى الملك حسين والرئيسين، الاسد ومبارك، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. ووفقاً لهذه المصادر، فان شولتس لم يكتف، فقط، باطلاع شيفاردنادزه على تفاصيل خطته، بل انه طلب من القيادة السوفياتية عدم وضع عقبات امام الجهود الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط، مع الوعد بالتنسيق معهم بشأن هذه الجهود (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٨).

فماذا كان رد الكرملين ؟ الغموض السوفياتي التقليدي، مرة أخرى. ففي مقابلة مع جريدة «السفير» البيروتية (٢/٤/١٩٨٨)، قال المسؤول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، اوليغ بومين، ان الصحف السوفياتية «لم توجه انتقادات شديدة لهذه الخطة؛ ونحن نعتبر ان علينا دراسة هذه الخطة لمعرفة ما اذا كانت قادرة على توفير حل عادل ومقبول من كافة الاطراف المعنية. نحن نرغب في الحصول على التفاصيل كافة من الجانب الاميركي، لمعرفة ماذا وراء هذا المشروع [؟] وهل يريدون التوصل الى انسحاب كامل من الاراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان وما يسمى بالحزام الامني في جنوب لبنان ؟ وهل يريدون حل القضية الفلسطينية على اساس الحكم الذاتي؟ ان الاتحاد السوفياتي لم يرفض، منذ البداية، هذه الخطة؛ ونريد ان نعمل على تقريب الموقف الاميركي من مواقف الاطراف المعنية؛ ويمكن وصف موقفنا، في هذا الشأن، بالموقف البناء». ان هذا الكلام يترك، ولاشك، مجالاً لتفسيرات متناقضة حول الموقف السوفياتي «البناء»؛ غير ان بومين استدرك في مكان آخر، بالقول: «ان الاتحاد السوفياتي يعمل، حالياً، في اتجاهين. فهو، من ناحية، يساند البلدان العربية في موقفها ازاء المقترحات الاميركية؛ ويبذل، من ناحية اخرى، كل ما في وسعه من أجل تقريب المشروع الاميركي من المشروع السوفياتي» (**المصدر نفسه**).

ومن هنا، فان مباحثات شولتس ـ شيفاردنادزه، التي اجريت في موسكو بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨، ركزت على تفاصيل دور كل من الجبارين من المبادرة الاميركية. ونقطة الخلاف الاهم حول المبادرة هي ان يكون للولايات المتحدة، وحدها، دون الاتحاد السوفياتي والدول الثلاث الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن، دور في افتتاح المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف الاقليمية المعنيّة دون صلاحية فرض الحلول، أو نقض الاتفاقيات (**غارديان ويكلي**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

وحسب شولتس، فان الآراء السوفياتية حول صلاحية المؤتمر الدولي «تختلف بحدة» عن الآراء الاميركية. وشرح بقوله: «ان فكرتهم تقوم على اساس قيام سلطة للمؤتمر الدولي كركيزة لعملية السلام؛ بينما فكرتنا تضع المفاوضات الثنائية وجهاً لوجه الركيزة الاساسية» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٨)

ولا شك في ان مسألة سلطات المؤتمر الدولي هي التي دفعت السوفيات الى اعتماد موقف محترس، انما يأملون الاستفادة منه لتحسين موقعهم في المنطقة. وهذه السياسة لا يمكن اعتمادها دون تردد أو حرج: فموسكو لا تعارض المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف المعنية، ولا تعارض فكرة عدم فرض الحلول على اللجان الثنائية، بل ترحّب باستخدام واشنطن لجملة «التسوية الشاملة» الجديدة على القاموس الاميركي. الا ان الفكرة الاميركية من هذه الجملة هي «افتتاح» المؤتمر بصيغة «التسوية الشاملة» من دون تقديم أية ضمانات أو اية صيغ تكفل «انتهاء» المؤتمر بتسوية شاملة (**ميدل ايست ايكونوميك سيرفي**، ٢٥/٤/١٩٨٨).

على هذا الصعيد، ليس من المنطقي ان تتوصل الدولتان العظميان الى تفاهم كامل على عموم القضايا التي تختلفان عليها، أو الى موقف متطابق من هذه القضايا، ومن الحلول اللازمة لها. فالجباران في موقع تنافس على زعامة العالم، وهما يحاولان، كل من جهته، تأمين أكبر قدر ممكن